17 May 2001
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية
للجمعية العامة المعنية بالطفل
الدورة الموضوعية الثالثة
١١-١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١

مشروع منقح ثان للوثيقة الختامية

عالم ملائم للأطفال

مشروع نص منقح ثان مقدم من مكتب اللجنة

موجز

قررت الجمعية العامة، في قرارها ٥٤/٩٣ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أن تعقد دورة استثنائية لاستعراض إنجاز أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وأن تحدد الدورة الاستثنائية التزامها وتنظر فيما سيضطلع به من عمل في المستقبل من أجل الأطفال في العقد القادم. وفي القرار ٥٥/٢٦ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، قررت الجمعية العامة عقد الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل في الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

وأذنت اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل، في دورتها الثانية، (نيويورك، ٢٩ كانون الثاني/يناير - ٢ شباط/فبراير ٢٠٠١)، لمكتبها بأن يقوم، اعتمادا على الدعم المقدم من الأمانة الفنية، بإعداد صيغة منقحة للوثيقة الختامية (A/AC.256/CRP.6/Rev.1)، آخذا في اعتباره الآراء المعرب عنها في الدورة الموضوعية الثانية، وذلك لكي يُنظر فيها خلال دورتها الموضوعية الثالثة.

وأعد، بناء على ذلك، هذا المشروع الثاني المنقح للوثيقة الختامية.

---

(١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الاستثنائية السابعة والعشرون، الملحق رقم ٢ (A/S-27/2)، الفقرة ٢٠.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - الإعلان	١-٦	٣
ثانيا - استعراض التقدم المحرز والدروس المستفادة	٧-١٠	٤
ثالثا - خطة العمل	١١-٥٣	٦
ألف - تهيئة عالم ملائم للأطفال	١١-٢٦	٦
باء - الأهداف والاستراتيجيات والإجراءات	٢٧-٤٠	١٠
١ - العمل على توفير الحياة السليمة صحيا	٢٩-٣١	١٠
٢ - توفير التعليم الرفيع النوعية	٣٢-٣٤	١٣
٣ - الحماية من الإيذاء والاستغلال والعنف	٣٥-٣٧	١٥
٤ - مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	٣٨-٤٠	١٨
جيم - تعبئة الموارد	٤١-٤٩	٢٠
دال - أعمال المتابعة والرصد	٥٠-٥٣	٢٢

أولا – الإعلان

١ – قبل أحد عشر عاما، أخذ زعماء العالم على عاتقهم، في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، التزاما مشتركا وأصدروا نداء عالميا عاجلا طالبوا فيه بضمان مستقبل أفضل لكل طفل.

٢ – ومنذ ذلك الحين، أُحرز الكثير من التقدم، كما ورد في تقرير الأمين العام المعنون ''نحن الأطفال[١]''. فقد أُنقذت أرواح الملايين من الصغار، وأصبح عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس أكبر مما كان في أي وقت مضى، وأُبرمت معاهدات مهمة لحماية الأطفال. غير أنه قد ثبت أن من الصعب ضمان مستقبل أكثر إشراقا للجميع، كما أن جملة المكاسب لم تكن على مستوى الواجبات الوطنية والالتزامات الدولية.

٣ – ونحن، الحكومات المشاركة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة المعنية بالطفل، مصممون على الاستفادة من هذه الفرصة التاريخية لتغيير العالم من أجل الأطفال ومعهم[٢]. لهذا فإننا نؤكد من جديد التزامنا باستكمال البرنامج غير المستكمل لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وبمعالجة المسائل الطارئة الأخرى التي لها أهمية حيوية بالنسبة لتحقيق الأهداف الأطول أجلا والغايات التي اعتُمدت في التعهدات التي قُدمت في المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا، وخاصة في إعلان الألفية[٣].

٤ – ونحن نؤكد من جديد التزامنا بحماية حقوق جميع الأطفال من خلال اتخاذ تدابير وطنية وإقامة تعاون دولي. وكل فرد منا في مقدوره أن يؤثر على كل طفل، إقرارا بأن أحكام اتفاقية حقوق الطفل[٤]، وهي الصك الوحيد في التاريخ الذي يحظى بأكبر قدر من التأييد العالمي، والصكوك الأخرى ذات الصلة المتعلقة بحقوق الإنسان، تشكل معايير تعزيز وحماية حقوق الطفل.

٥ – ونحن، بموجب هذا الإعلان، نناشد جميع أعضاء المجتمع الانضمام إلينا في حملة عالمية تساعد في تهيئة عالم يليق بالأطفال من خلال تعزيز المبادئ التالية:

- **الأطفال أولا** – في جميع المسائل التي لها صلة برفاه الأطفال، ستحظى المصالح العليا للطفل برعايتنا الرئيسية دائما.
- **محاربة الفقر**: الاستثمار في الأطفال – نحن نؤكد من جديد التزامنا بكسر حلقة الفقر في جيل واحد، يجمعنا في ذلك اعتقادنا بأن الحد من الفقر يبدأ بالأطفال وبإعمال حقوقهم.

- **لا إهمال لأي طفل** – كل طفلة وطفل يولد حرا ومتساويا في الكرامة والحقوق؛ ولذلك يجب إنهاء جميع أشكال التمييز التي تضر الأطفال.
- **رعاية كل طفل** – يجب اعتبار أن بقاء الطفل على قيد الحياة ونموه، متمتعا بصحة جيدة وبتغذية ملائمة، يمثلان الدعامة الأساسية للتنمية البشرية. وينبغي ألا يعاني أي طفل من الجوع، كما ينبغي أن يُبذل كل جهد ممكن لضمان تمتع الأطفال بأفضل بداية ممكنة لحياتهم.
- **تعليم كل طفل** – يجب أن يتلقى جميع البنات والبنين تعليما أساسيا جيدا.
- **الكف عن إيذاء الأطفال واستغلالهم** – جميع أعمال العنف والاستغلال والإيذاء التي يتعرض لها الأطفال هي أعمال مرفوضة ويجب الكف عنها.
- **حماية الأطفال من الحروب** – يجب حماية الأطفال من أهوال الصراعات المسلحة.
- **مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز** – يجب حماية الأطفال وأسرهم من الآثار الفتاكة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومن الأمراض المعدية الأخرى.
- **الإنصات إلى الأطفال** – نحن نعتبر الأطفال والمراهقين مواطنين أذكياء قادرين على المساعدة في بناء مستقبل أفضل للجميع. ويجب علينا أن نحترم حقوقهم في التعبير عن أنفسهم وفي المشاركة في اتخاذ القرارات التي تمسهم.
- **حماية الأرض من أجل الأطفال** – يجب علينا أن نحمي بيئتنا الطبيعية، بما فيها من تنوع الحياة وجمال وموارد، وهي جميعها تحسِّن نوعية الحياة الإنسانية للجيل الحالي وللأجيال المقبلة.

٦ – ونحن، تماشيا مع هذه المبادئ، نعتمد خطة العمل الواردة في الجزء ''ثالثا أدناه''، واثقين من أننا سنبني معا عالما يستمتع فيه جميع البنات والبنين بطفولتهم – بحيث يكون عصرهم عصرا للعب والتعلم، يحظون فيه بالحب والاحترام والإعزاز، وتكون الأهمية القصوى فيه لسلامتهم ورفاههم، ويتسنى لهم فيه أن يشبوا في صحة وسلام وكرامة.

ثانيا – استعراض التقدم المحرز والدروس المستفادة

٧ – تُعتبر الالتزامات التي جرى التعهد بها في الإعلان العالمي وخطة العمل لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل[٥] من بين الالتزامات الدولية لعقد التسعينيات التي تُرصد وتُنفذ بأقصى قدر من الدقة. وقد أجريت استعراضات سنوية على المستوى الوطني وقدمت تقارير عن الرصد إلى الجمعية العامة. وأجري استعراض في منتصف العقد واستعراض عالمي واسع

النطاق في نهاية العقد. وتضمن الاستعراض العالمي عقد اجتماعات إقليمية رفيعة المستوى في كل من برلين وبيجين والقاهرة وكتماندو وكنغستون، وجرى في تلك الاجتماعات استعراض التقدم المحرز وكفالة متابعة مؤتمر القمة ومؤتمرات رئيسية أخرى؛ وتشجيع تقديم تعهدات جديدة بشأن حقوق الطفل؛ واتخاذ إجراءات موجهة من أجل المستقبل. وقد شاركت في تلك الاستعراضات مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة التي شملت هيئات حكومية وهيئات برلمانية ومنظمات للمجتمع المدني ومنظمات شبابية وجماعات دينية ومؤسسات أكاديمية ووسائط الإعلام ووكالات تابعة للأمم المتحدة وجهات مانحة ومنظمات غير حكومية دولية رئيسية.

٨ - وكما هو موثَّق في استعراض نهاية العقد الذي أجراه الأمين العام بشأن متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، كان عقد التسعينيات عقدا حافلا بالوعود الكبيرة والجهود المعتدلة والإنجازات المتواضعة بالنسبة لأطفال العالم. وعلى الجانب الإيجابي ساعد انعقاد مؤتمر القمة ودخول اتفاقية حقوق الطفل[٦] حيز النفاذ في إيلاء أولوية سياسية للأطفال. وقد صدق على الاتفاقية، أو انضم إليها أو وقعها، ١٩٢ بلدا وهو رقم قياسي. وقام حوالي ١٥٥ بلدا بإعداد برامج عمل وطنية لتنفيذ أهداف القمة. وجرى تقديم تعهدات إقليمية تفتح آفاقا جديدة. وأدت الأحكام والآليات القانونية الدولية إلى تعزيز حماية الأطفال. وعدد الأطفال الذين يتوفون الآن يقل بمقدار ثلاثة ملايين طفل عما كان عليه منذ عقد من الزمان؛ وأصبح القضاء على مرض شلل الأطفال يوشك على التحقق؛ كما أن ٩٠ مليون طفل حديث الولادة يتمتعون بالحماية كل عام من فقد قدر كبير من قدرتهم على التعلم وذلك من خلال إضافة اليود إلى الملح.

٩ - ومع ذلك فإن هناك الكثير الذي يتعين القيام به. فالموارد التي وُعد في مؤتمر القمة بتقديمها لم تقدَّم بالكامل بعد. ولا تزال هناك تحديات خطيرة؛ إذ يتوفى كل عام أكثر من ١٠ ملايين طفل، ولو أنه من الممكن منع حدوث غالبية تلك الوفيات؛ ولا يزال ١٠٠ مليون طفل محرومين من الالتحاق بالمدارس، ونسبة ٦٠ في المائة منهم من البنات؛ ويعاني ١٥٠ مليون طفل من سوء التغذية؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز آخذ في الانتشار بسرعة تُنذر بحدوث كارثة. وهناك فقر دائم واستبعاد، كما أن الاستثمار في الخدمات الاجتماعية ليس كافيا. ولا يزال ملايين الأطفال يتعرضون لأخطار كبيرة بسبب تشغيلهم في أعمال تتسم بالخطورة وتنطوي على الاستغلال وبيع الأطفال والنساء والاتجار بهم؛ واستخدام الأطفال في العمليات العسكرية وبغاء الأطفال؛ والإيذاء والاستغلال والعنف بصفة عامة.

١٠ - وقد أكدت الخبرة التي اكتُسبت على مدى العقد الماضي أنه يجب أن تحظى حاجات الأطفال وحقوقهم بأولوية في جميع جهود التنمية. وهناك العديد من الدروس الأساسية؛ فالتغيير ممكن وحقوق الأطفال تُعتبر نقطة بداية فعالة لتوحيد الجهود. ويجب أن تعالج السياسات العناصر المباشرة التي تؤثر على جماعات الأطفال أو تستبعدهم والأسباب الأوسع نطاقا و الأكثر عمقا لعدم كفاية الحماية لانتهاك الحقوق؛ وهناك حاجة إلى اتباع النُهج الرئيسية والتدخلات الهادفة التي تحقق نجاحا سريعا مع إيلاء اهتمام خاص للاستدامة وللعمليات التشاركية؛ كما أن البرامج المتعلقة بالأطفال الذين يمرون بمرحلة الطفولة المبكرة، وتقديم الدعم للأسر، وخاصة في الظروف التي تنطوي على مخاطر شديدة، تستحق دعما خاصا، إذ أنها تحقق فوائد دائمة لنمو الطفل وتنميته ورفاهه.

ثالثا - خطة العمل

ألف - تهيئة عالم ملائم للأطفال

١١ - نحن نقر بأن الخيارات التي حددت والإجراءات التي اتُخذت نيابة عن الأطفال تؤثر ليس فقط على كيفية تنمية الأطفال بل أيضا على كيفية تقدم البلدان. وهو السبب في أنه يجب أن تصبح التنمية البدنية والاجتماعية والعاطفية والفكرية والروحية للأطفال ضمن الأولويات الوطنية والعالمية.

١٢ - والعالم الملائم للأطفال هو عالم يكون فيه جميع الأطفال قادرين على أن يبدأو حياتهم أفضل بداية ممكنة، وأن يتلقوا تعليما أساسيا جيدا، وتقدم إليهم فيه، في مرحلة المراهقة، فرص كافية لتنمية قدراتهم الفردية في بيئة آمنة وداعمة. وهو العالم الذي يستحقه الأطفال والذي تقع على عاتقنا نحن، كبالغين، مسؤولية تهيئته.

١٣ - والتزامنا بتهيئة مثل هذا العالم للأطفال يبدأ بالأسرة، التي هي الوحدة الأساسية للمجتمع وتتولى المسؤولية الأولى لحماية الأطفال وتنشئتهم وتنميتهم. وينبغي لجميع مؤسسات المجتمع أن تحترم الأمهات والآباء والأسر وتقدم لهم المساعدة الملائمة، بحيث يتسنى للأطفال أن ينموا ويترعرعوا في بيئة آمنة ومستقرة، تساعدهم على التمتع بحقوقهم.

١٤ - ونحن عازمون على تشجيع وصول الأسر والآباء والأمهات والأوصياء الشرعيين والقائمين بالرعاية والأطفال أنفسهم إلى جميع المعلومات والخدمات من أجل تعزيز بقاء الأطفال على قيد الحياة ونموهم وحمايتهم ومشاركتهم.

١٥ - ونحن نسلم كذلك بأن أعدادا كبيرة من الأطفال يعيشون محرومين من رعاية الوالدين، ومنهم الأطفال الذين يعيشون في الشوارع والأطفال اللاجئون والأطفال المعرضون

للاتجار غير المشروع وللاستغلال الجنسي والأطفال المساجين. وهناك حاجة إلى بذل جهود خاصة لدعم المؤسسات والمرافق والخدمات التي تعنى بهؤلاء الأطفال.

١٦ - ووطأة الفقر أشد على الأطفال لأن الفقر يُصيب إمكانيات نموهم - أي عقولَهم وأجسادَهم النامية - في صميمها. وهناك أطوار من حياة الطفل يكون فيها قادرا إما على النمو جسديا وعقليا وعاطفيا بقفزات سريعة ومتلاحقة أو على التخلف في النمو والإخفاق في التعلم والتعرض للصدمات أو الموت، عندما يكون في غاية الضعف أمام الأخطار التي تتهدده. وإذا تعطلت دورة نمو الطفل بفعل الفقر، فإن ذلك كثيرا ما يتحول إلى عاهة لمدى الحياة. ولذلك يجب أن يكون القضاء على الفقر هدفا لجميع جهود التنمية، وفقا للغايات والاستراتيجيات التي تم الاتفاق عليها في قمة الألفية.

١٧ - والعولمة والتطورات التكنولوجية السريعة والمستمرة توفر فرصا لم يسبق لها مثيل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما أنها، في الوقت نفسه، تمثل تحديات خطيرة، وهي تحديات تشمل الأزمات المالية الواسعة النطاق، وانعدام الأمن، والفقر، والاستبعاد، وعدم المساواة في داخل المجتمعات وبين مجتمع وآخر. والتحدي الذي يواجهنا يتمثل في تسخير قوى العولمة لجعلها تعمل لصالح جميع الأطفال. والاستثمارات الضخمة في مجال التعليم والتدريب، للسماح لجميع الأطفال بالمشاركة في طفرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تساعد على سد ''الفجوة الرقمية''، مما يضمن شمول التكنولوجيا وتقاسم منافعها بطريقة متساوية وعادلة.

١٨ - والتمييز من شأنه أن يخلق حلقة مفرغة مستديمة من الحرمان الاقتصادي والاجتماعي. وسوف نبذل جميع الجهود لمعالجة أسباب التمييز وآثاره على الأطفال، سواء كانت تستند إلى العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي، أو غير السياسي، أو الانتماء الوطني أو الإثني أو الاجتماعي، أو إلى الملكية أو الإعاقة أو المولد أو غير ذلك من الأوضاع.

١٩ - وسوف نتخذ جميع التدابير الضرورية لضمان تمتع الأطفال المعوقين تمتعا كاملا ومتساويا بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مع ضمان صيانة كرامتهم وتشجيعهم على الاعتماد على النفس وتسهيل مشاركتهم النشطة في المجتمع المحلي، بما في ذلك حصولهم على الخدمات.

٢٠ - وسيكون الطريق ممهدا أمام تحقيق الأهداف المتعلقة بالأطفال، وعلى الأخص الفتيات، إذا تمتعت النساء بالمساواة في داخل الأسر والمجتمعات وكفلت لهن الحماية من العنف والإيذاء. ونحن مصممون على العناية بصورة خاصة بالطفلة وحمايتها، نظرا لأنها

كثيرا ما تتعرض للتمييز منذ المراحل المبكرة لحياتها. وسوف نسعى لتحقيق المساواة التامة بين الجنسين والتساوي بين البنات والأولاد في الحصول على الخدمات، بما فيها التعليم، والرعاية الصحية الأساسية والتغذية؛ كما أننا سنعمل على دمج المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج الإنمائية.

٢١ - ومما له ضرورة حيوية أن تكون الأهداف الوطنية الخاصة بالأطفال شاملة لغايات تتعلق بالحد من التفاوت، الذي ينتج غالبا عن التمييز ويشكل انتهاكا أساسيا لحقوق الأطفال. وهذا سيساعد على إبراز الفجوات الموجودة في الأداء وعلى تركيز الجهود على الحد من التفاوت بين البنات والبنين، وبين الأسر الريفية والأسر الحضرية وبين الأطفال الفقراء والأطفال الأغنياء.

٢٢ - وهناك حاجة إلى معالجة عدد من الاتجاهات البيئية على المستوى العالمي لضمان رفاه الأطفال في المستقبل، بما في ذلك مواجهة التحديات التي يمثلها نقص المرافق الصحية، وضعف مستوى النظافة، وعدم توفر المياه الصالحة للشرب، وتلوث الهواء، والنفايات الخطرة، واكتظاظ المساكن، وهي عوامل تضر جميعها بالنمو البدني والعقلي لمئات الملايين من الأطفال.

٢٣ - ولذلك فإننا سنتخذ تدابير ترمي إلى إدارة مواردنا الطبيعية بحذر وإلى المساعدة في كسر حلقة الفقر المفرغة وتدهور البيئة. وسوف نعمل على تغيير أنماط الاستهلاك المتسمة بالتبذير، وعلى المساعدة في تشجيع جميع الأطفال على احترام البيئة الطبيعية.

٢٤ - وهناك العديد من المعاهدات الدولية واتفاقيات الأمم المتحدة التي تمثل دعامة أساسية لبناء عالم ملائم للأطفال. ولذلك فإننا نشجع جميع البلدان على أن توقع هذه الصكوك[٧]، وتصدق عليها أو تنضم إليها، على أن تنفذها في أقرب وقت ممكن.

٢٥ - والمبادئ التي تنص عليها اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الصكوك ذات الصلة المتعلقة بحقوق الإنسان التي تضمن المصالح العليا للطفل، وعدم التمييز والمشاركة والبقاء على قيد الحياة والنماء، تشكل أفضل إطار تشريعي لكل ما نقوم به من أعمال. وبناء على ذلك فإننا نلتزم بتنفيذ خطة العمل هذه عن طريق اتخاذ التدابير التالية :

(أ) تعزيز التشريعات والسياسات، وتخصيص الموارد للنهوض بحقوق الطفل؛

(ب) تحسين مستوى تفهم حقوق الطفل على نطاق أوسع؛

(ج) إنشاء آليات وطنية، مثل تعيين أمناء مظالم مستقلين معنيين بالأطفال، لتقييم آثار أفعالنا على الأطفال لمساءلتنا عن التزاماتنا تجاههم.

الشراكات والمشاركة

٢٦- إن أممنا ومجتمعاتنا متحدة في تضامنها مع الأطفال، ونحن نسلم بأنه من الممكن لأي فرد أن يكون قدوة للأطفال. وسوف نعمل على تعزيز شراكتنا مع الجهات الفاعلة التالية بصفة خاصة، وهي جهات لها إسهامات فريدة في شق جميع الطرق، والتشجيع على اتباعها، من أجل المشاركة في النهوض بقضيتنا المشتركة وهي إعمال حقوق الأطفال:

- **الأطفال** أنفسهم، في جميع أنحاء العالم - ينبغي أن تتاح لهم الفرصة، تمشيا مع تطور قدراتهم، لتحديد أولوياتهم الخاصة والمشاركة في العمليات والقرارات التي تمسهم؛ ويجب تنمية طاقاتهم وقدراتهم الخلاقة كي يتمكنوا من المشاركة بنشاط في تشكيل بيئتهم ومجتمعاتهم والعالم الذي سيرثونه.

- **المراهقون** – باعتبارهم أطفالا بصدد الانتقال إلى مرحلة البلوغ، يجب أن تتاح لهم فرصة الإعراب عن آرائهم بحرية، واكتساب المعارف والمهارات اللازمة لمواجهة متطلبات حياة البالغين، مثل حل الخلافات واتخاذ القرارات والاتصال، وأن توفر لهم الإمكانات التي تجعلهم قادرين على بناء مستقبل أفضل. ويحتاج المراهقون المحرومون والمهمشون بصفة خاصة، إلى العناية والدعم لكي يتمكنوا من الحصول على الخدمات وبناء الثقة بالنفس والاضطلاع بمسؤولية حياتهم الشخصية.

- **الأسر** – لها دور حيوي وعليها مسؤوليات هامة فيما يتعلق برفاه الأطفال، وينبغي دعمها بحيث يكون الآباء والأمهات والأوصياء والقائمون بالرعاية قادرين على أداء واجباتهم. وينبغي أيضا أن تشجع السياسات والبرامج على تقاسم المسؤوليات بين الآباء والأمهات وبين النساء والرجال، وكذلك بين المجتمع ككل، في هذا المجال.

- **المنظمات غير الحكومية** ومنظمات المجتمع المحلي – سوف تتلقى الدعم في عملها، وينبغي إنشاء آليات لتسهيل مشاركة المجتمع المحلي في الشؤون المتعلقة بالأطفال. والأطراف الفاعلة في المجتمع المحلي لها دور خاص في تشجيع ودعم ورصد السلوك الإيجابي والتغير في المواقف على مستوى المجتمع المحلي ومستوى الأسرة، بصورة تؤدي إلى إحداث تغييرات لصالح الأطفال.

- **القطاع الخاص** والمؤسسات التجارية – يمكنها أن تقدم مساهمة خاصة تتراوح بين اتباع الممارسات الدالة على المسؤولية الاجتماعية، والتمسك بها، وتوفير الموارد للائتمانات الصغيرة وخطط تحسين أحوال المجتمع المحلي التي تفيد الأطفال.

- **الحكومات والسلطات المحلية** – يمكنها، عن طريق تعزيز الشراكات على جميع المستويات، ضمان أن يكون الأطفال في صميم جداول الأعمال المتعلقة بالتنمية

وبتعزيز المجتمعات المحلية، استنادا إلى المبادرات التي تتخذ بالتعاون مع رؤساء البلديات والزعماء المحليين لجعل المجتمعات المحلية والمدن خالية من الأحياء الفقيرة، بحيث يمكن تحسين حياة الأطفال بشكل ملحوظ.

- **أعضاء البرلمان أو الهيئات التشريعية** – ينبغي حثهم على إدخال إصلاحات تشريعية والعمل على زيادة الوعي على النحو الذي يتطلبه تنفيذ خطة العمل هذه، وتخصيص مزيد من الموارد المالية ورصد استخدامها الفعال.
- **الزعماء الدينيون والروحيون والثقافيون** – يمكن لهم، بما لديهم من قدرات فائقة على التوجيه، أن يلعبوا دورا طليعيا في قضايا الأطفال، وأن يقوموا بترجمة الأولويات إلى معان تستوعبها المجتمعات المحلية، وبتعبئة الناس وتشجيعهم على العمل لصالح الأطفال.
- **وسائط الإعلام** – لها دور رئيسي في زيادة الوعي بحالة الأطفال، وتوجيه الانتباه إلى التحديات التي يواجهونها وإلى المبادرات التي من شأنها النهوض بحقوقهم.

باء – الأهداف والاستراتيجيات والإجراءات

٢٧ – إن العالم لديه الآن إطارا تشريعيا وقدرة على الاتصال ومعرفة تقنية وموارد مالية بما يكفي لتلبية أشد احتياجات الأطفال ولإعمال حقوقهم.

٢٨ – ومنذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، أقرت قمم ومؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، بما فيها مؤتمر قمة الألفية، كثيرا من الأهداف والغايات المتعلقة بالأطفال. وكخطوة في اتجاه بناء أساس متين لبلوغ الأهداف الإنمائية الدولية لعام ٢٠١٥، نعتزم تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات المرحلية في أثناء هذا العقد (٢٠٠٠-٢٠١٠) في مجالات العمل ذات الأولوية التالية:

١ – العمل على توفير الحياة السليمة صحيا

٢٩ – إن مما لا يقبله الضمير أن يموت ما يزيد على ١٠ ملايين طفل دون سن الخامسة كل سنة من أمراض يمكن اتقاؤها ومن سوء التغذية؛ وأن تقضي مضاعفات الحمل والوضع على ما يزيد على نصف مليون من النساء والمراهقات سنويا وتتسبب في إصابات لأخريات كثيرات؛ وأن يكون أكثر من بليون شخص محرومين من المياه الصالحة للشرب، وأن يُحرم أكثر من بليوني شخص من المرافق الصحية الملائمة.

٣٠ – ونحن مصممون على كسر حلقة سوء التغذية وتدهور الصحة المتوارثة من جيل لجيل، بتوفير بداية حياة آمنة وسليمة لجميع الأطفال، من خلال تقديم الرعاية الصحية الأولية

في جميع المجتمعات، وتشجيع اتباع المراهقين والبالغين لنمط عيش سليم صحيا. وبناء على ذلك، فإننا عقدنا العزم على أن نحقق ما يلي بحلول عام ٢٠١٠:

(أ) خفض معدل وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة بما لا يقل عن الثلث؛

(ب) خفض معدل وفيات النفاس بما لا يقل عن الثلث؛

(ج) خفض معدل سوء تغذية الأطفال بين أوساط الأطفال دون سن الخامسة بما لا يقل عن الثلث، مع العناية بصورة خاصة بالأطفال دون سن الثانية؛

(د) خفض عدد الأشخاص المحرومين من إمكانية استعمال المرافق الصحية ومن مياه الشرب الرخيصة والمأمونة بنسبة الثلث على الأقل؛

(هـ) وضع، وتنفيذ، سياسات وبرامج إنمائية بشأن الطفولة المبكرة على الصعيد الوطني لضمان تحسين النمو البدني والاجتماعي والعاطفي والفكري والروحي للأطفال.

٣١ - ولتحقيق هذه الأهداف والغايات، سننفذ الاستراتيجيات والإجراءات التالية:

- العمل على ضمان أن يكون خفض معدل الإصابة بالأمراض ومعدل وفيات النفاس والمواليد الجدد من بين أولويات قطاع الصحة، وعلى حصول جميع النساء والمراهقات على خدمات جيدة وفي المتناول في مجال الصحة الإنجابية، على النحو الذي تم الاتفاق عليه في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وتم التأكيد عليه أثناء الاستعراض الذي أجري بعد مرور خمس سنوات على المؤتمر، بما في ذلك المباعدة بين الولادات، والرعاية قبل الوضع، والرعاية الأساسية في مجال التوليد، ورعاية المواليد الجدد.

- حماية وتشجيع ودعم الاكتفاء بالرضاعة الطبيعية للمواليد لمدة ستة أشهر تقريبا، ومواصلة الرضاعة الطبيعية مع الاستعانة بالأغذية التكميلية الملائمة حتى السنة الثانية.

- ضمان التحصين الروتيني للأطفال بنسبة لا تقل عن ٨٠ في المائة للأطفال الذين يقل عمرهم عن سنة واحدة في كل حي؛ والحد من الوفيات الناجمة عن الحصبة بمقدار النصف بحلول عام ٢٠٠٥؛ والقضاء على الإصابات بالتيتانوس لدى الأمهات والمواليد الجدد بحلول عام ٢٠٠٥؛ وتعميم مزايا الأمصال الجديدة والمحسنة وغير ذلك من أنشطة الصحة الوقائية لكي تشمل الأطفال في جميع البلدان.

- التأكد بحلول عام ٢٠٠٥ من القضاء على مرض شلل الأطفال في العالم.
- القضاء على داء دودة غينيا
- تثقيف الآباء والقائمين بالرعاية والأسر وتزويدهم بالمعلومات من أجل تعزيز البرامج الإنمائية المتعلقة بالطفولة المبكرة، وذلك باستخدام أهداف ومؤشرات محددة على الصعيد الوطني من أجل رصد النمو البدني والنفسي والفكري للأطفال.
- تكثيف الإجراءات التي ثبتت فعاليتها من حيث التكلفة في مجال مكافحة الأمراض وسوء التغذية التي تعد الأسباب الرئيسية لوفيات الأطفال واعتلالهم، بما في ذلك خفض الوفيات الناجمة عن الالتهابات الحادة للجهاز التنفسي بمقدار الثلث، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة الناجمة عن الإسهال بمقدار النصف؛ وخفض عبء المرض المرتبط بالملاريا بمقدار النصف، وخفض الوفيات الناجمة عن السل ومعدلات انتشاره بمقدار النصف؛ وخفض معدلات الإصابة بالطفيليات المعوية والإصابة بالأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.
- تحسين مستوى تغذية الأمهات والأطفال من خلال توفير أمن غذائي للأسر المعيشية، وإتاحة الحصول على الخدمات الصحية الأساسية وتقديم الرعاية الكافية، وخفض معدلات انخفاض الوزن عند الولادة إلى أقل من ١٠ في المائة.
- تعزيز النظم الصحية والتعليمية لتقديم رعاية متكاملة وفعالة في مجالات الصحة، والتغذية، ورعاية الأطفال في الأسر والمجتمعات والمدارس ومرافق الرعاية الصحية الأولية.
- خفض إصابات الأطفال الناجمة عن الحوادث.
- كفالة فرص حصول الأطفال المعاقين على العلاج السليم والرعاية السليمة.
- توفير خدمات صحية مناسبة تتسم بسهولة الاستفادة منها وسهولة الوصول إليها، بما في ذلك توفير خدمات الصحة الإنجابية والعقلية للمراهقين.
- تشجيع المراهقين على اتباع أنماط عيش صحية، لا سيما من أجل حمايتهم من الآثار الضارة للتبغ والكحول والإدمان على المخدرات، التي عادة ما ترتبط بالحوادث وأعمال العنف وحالات الانتحار بين المراهقين.

- تحقيق القضاء بشكل دائم على اضطرابات نقص اليود بحلول عام ٢٠٠٥، وعلى نقص فيتامين ألف بحلول عام ٢٠١٠؛ وخفض معدلات الإصابة بفقر الدم، بما في ذلك نقص الحديد، بمقدار الثلث بحلول عام ٢٠١٠؛ والإسراع بإحراز تقدم في اتجاه خفض معدلات نقص المغذيات الدقيقة من خلال إغناء الأغذية وإكمالها.
- إيلاء اهتمام أكبر، في إطار الجهود الرامية إلى ضمان تعميم الحصول على مياه صالحة للشرب ومرافق صحية كافية لبناء قدرات الأسرة والمجتمع على إدارة النظم الحالية والتشجيع على تغيير السلوك من خلال التثقيف في مجالي النظافة والصحة.

٢ - توفير التعليم الرفيع النوعية

٣٢ - التعليم حق من حقوق الإنسان، وهو شرط أساسي للحد من الفقر وعمل الأطفال وتعزيز الديمقراطية والتنمية. ورغم ذلك فإن عدد الأطفال غير المقيدين في المدارس ممن هم في سن المدرسة الابتدائية يزيد عن ١٠٠ مليون طفل، معظمهم من الإناث. وهناك ملايين أخرى تتلقى التعليم على أيدي مدرسين غير مدربين لا يتقاضون أجورا كافية، في قاعات دراسية مكتظة بالتلاميذ وغير صحية وغير مجهزة بالمعدات الكافية. ولا يكمل ثلث الأطفال جميعا خمس سنوات من الدراسة، وهي سنوات تمثل الحد الأدنى اللازم للإلمام الأساسي بالقراءة والكتابة.

٣٣ - ومن ثم، فإن كفالة التعليم الابتدائي المجاني الإلزامي الجيد لجميع الأطفال تتصدر قائمة الأولويات، وكذلك توفير التعليم الثانوي بصورة مطردة. وقد عقدنا العزم على تحقيق الأهداف التالية، باعتبارها خطوة نحو بلوغ الأهداف التي حددت في المنتدى العالمي للتعليم:

(أ) إزالة أوجه التفاوت القائمة بين الجنسين فيما يتصل بالتعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥؛

(ب) خفض عدد الأطفال ممن هم في سن المدرسة الابتدائية غير المنتظمين في صفوف الدراسة بنسبة ٥٠ في المائة، وزيادة صافي عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية بنسبة لا تقل عن ٩٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠؛

(ج) تحسين نوعية التعليم الأساسي لتعزيز مستويات تعلم الأطفال للحساب، والقراءة والكتابة، والمهارات اللازمة لدخول معترك الحياة.

٣٤ - وتحقيقا لهذه الغايات والأهداف، سنقوم بتنفيذ الاستراتيجيات والإجراءات التالية:

- وضع وتنفيذ استراتيجيات خاصة لكفالة سهولة التحاق الأطفال بالمدارس بتكلفة تكون في متناول أسرهم، وتكثيف نشاط البحث عن الأطفال غير الملتحقين بالمدارس ومساعدتهم على الالتحاق بها وإحراز النجاح في دراستهم.

- وضع وتنفيذ استراتيجيات خاصة لتحسين نوعية التعليم، وإزالة الحواجز التي تحول دون تعليم الأطفال المستبعدين من الدراسة، وتلبية احتياجات التعلم لدى الجميع.

- الاشتراك مع الأطفال في تهيئة بيئة تعليم مواتية للأطفال يشعرون فيها بالأمان والحماية من الإيذاء والتمييز ويشجعون فيها على التعلم. ومن العناصر الأساسية في هذه العملية التعليم من أجل السلام، والتسامح، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والاستفادة إلى أقصى حد من الفرصة التي يتيحها العقد الدولي لثقافة السلام وعدم العنف لأطفال العالم (٢٠٠١-٢٠١٠).

- وضع وتنفيذ برامج تهدف بصورة محددة إلى إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين فيما يتعلق بالالتحاق بالمدارس، والقضاء على التمييز القائم على أساس نوع الجنس في النظم التعليمية، سواء كانت هذه التفرقة ناجمة عن التقاليد الثقافية والاتجاهات والممارسات الاجتماعية القائمة على التمييز أو عن الظروف القانونية والاقتصادية.

- كفالة سرعة استجابة برامج التعليم الأساسي لاحتياجات التعلم الخاصة للأطفال المصابين بأشكال الإعاقة المختلفة.

- توفير التعليم الأساسي الرفيع النوعية للأطفال المنتمين إلى الشعوب الأصلية والأقليات بما يمكنهم من الحفاظ على هويتهم الثقافية.

- تهيئة فرصة التعليم والتدريب أمام المراهقين حتى يمكنهم اكتساب سبل مستدامة لكسب العيش.

- تشجيع البرامج المبتكرة لتوفير الحوافز للأسر المنخفضة الدخل التي تضم أطفالا في سن الدراسة لضمان ألا يضطر أطفالها للعمل بصورة تتعارض مع مواصلة تعليمهم.

- تعزيز مكانة المعلمين ومعنوياتهم وقدراتهم المهنية، وكفالة حصولهم على الأجر المناسب لقاء عملهم.

- وضع نظم لإدارة التعليم وتنظيمه، على الصُعد المدرسية والمجتمعية والوطنية، تتسم بسرعة الاستجابة وتقوم على أساس المشاركة وتخضع للمساءلة.

- تلبية احتياجات التعليم للأطفال المتضررين من الكوارث، بما في ذلك الصراعات المسلحة، والكوارث الطبيعية، والقلاقل الاجتماعية، واتباع سُبل في إدارة البرامج التعليمية تساعد على منع نشوب العنف أو اندلاع الصراع.
- توفير فرص التربية البدنية والأنشطة الترويحية والرياضية بدرجة كافية ومناسبة.
- تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات السريعة التطور لدعم التعليم الأساسي بتكلفة معقولة، مع الحد من التفرقة القائمة فيما يتعلق بإمكانية الحصول على التعليم ونوعيته.

٣ - الحماية من الإيذاء والاستغلال والعنف

٣٥ - تؤدي الضغوط الاجتماعية والاقتصادية إلى تقويض الدور البالغ الأهمية الذي يقوم به الوالدان والأسرة في ضمان نمو الطفل في بيئة مأمونة ومستقرة وحانية. وفي التسعينيات من القرن العشرين، أودت الصراعات المسلحة بحياة أكثر من مليوني طفل، وأصيب أكثر من هذا العدد بثلاث مرات بعاهات مستديمة أو بإصابات خطيرة. وبحلول نهاية العقد، انضم نحو ٢٠ مليون طفل إلى صفوف المشردين داخليا أو المطرودين من بلدانهم كلاجئين. ويرزح ما يزيد على ١٠٠ مليون طفل تحت عبء العمل في أسوأ صورة، كما يتعرض ملايين الأطفال للاتجار بهم واستغلالهم جنسيا.

٣٦ - وللأطفال الحق في الحماية من كل أشكال الإيذاء والاستغلال والعنف. ويجب على المجتمعات أن تكفل عدم قبول أي شكل من أشكال العنف المرتكب ضد الأطفال في أي وقت من الأوقات. ومن ثم فإننا قد عقدنا العزم على ما يلي:

(أ) حماية الأطفال من جميع أشكال الإيذاء والاستغلال والعنف؛

(ب) حماية الأطفال من الآثار المترتبة على الصراع المسلح والتشريد القسري، وكفالة الامتثال للقانون الإنساني الدولي؛

(ج) القضاء على الاستغلال الجنسي وعلى جميع أشكال الاتجار بالأطفال؛

(د) القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال.

٣٧ - وتحقيقا للأهداف المذكورة أعلاه، سنقوم بتنفيذ الاستراتيجيات والإجراءات التالية:

الحماية العامة

- وضع نظم لكفالة تسجيل كل طفل عند مولده أو بعد ذلك بفترة قصيرة.

- تشجيع جميع البلدان على اعتماد، وتطبيق، القوانين التي تكفل حماية الطفل من جميع أشكال العنف، سواء كان في المترل أو المدرسة أو غيرها من المؤسسات أو في المجتمع المحلي، وتحسين تنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى ذلك.

- القضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الأطفال، بتقديم مرتكبيها إلى العدالة ونشر أخبار العقوبات الموقَّعة عليهم لارتكابهم هذه الجرائم.

- التوعية بعدم قانونية التخاذل عن حماية الأطفال من العنف والإيذاء والاستغلال وما يترتب على ذلك من عواقب ضارة، وذلك من خلال جهود القادة السياسيين والدينيين وأنشطة الدعوة والتوعية على صعيد المجتمع المحلي.

- تعزيز إنفاذ القانون وفصل نظم العدالة المختصة بالأحداث التي تؤمّن حقوق الأطفال بشكل كامل، والتي تضم موظفين تلقوا تدريبا خاصا، والتي تعزز إعادة اندماج الأطفال في المجتمع.

- حماية الأطفال من التعذيب وغيره من أشكال المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بما في ذلك العقاب البدني.

- القضاء على الممارسات التقليدية الضارة التي تهدر حقوق الأطفال والنساء، مثل الزواج المبكر وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

- إنشاء آليات لتوفير الحماية والمساعدة الخاصة للأطفال الذين لا يرعاهم أحد.

- اعتماد تدابير خاصة، بما في ذلك تنظيم الحملات على صعيد المجتمع المحلي، للقضاء على التمييز ضد الأطفال المعوقين أو الأيتام أو المهاجرين أو عديمي الجنسية، وكذلك الأطفال الذين ينتمون إلى الأقليات أو الشعوب الأصلية، وكفالة فرص حصولهم على الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.

- اعتماد وتنفيذ سياسات لحماية الأطفال الذين يعملون و/أو يعيشون في الشوارع وإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع، وكفالة وجود حلول اقتصادية واجتماعية لمعالجة مشاكلهم.

- حماية الأطفال من ممارسات التبني التي تتسم بالاستغلال، والتي لا تحقق أفضل مصالحهم.

- ضمان أن يحصل الأطفال المتضررون من الكوارث الطبيعية على المساعدة الإنسانية الفعالة في الوقت المناسب عن طريق الالتزام بتحسين التخطيط لحالات الطوارئ

والتأهب لها، وضمان أن يتلقوا كل المساعدة والحماية الممكنة لمساعدتهم على استئناف حياتهم العادية في أسرع وقت ممكن.

الحماية من الصراعات المسلحة

- تعزيز حماية الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة والاحتلال الأجنبي، بما في ذلك من خلال الرصد المنتظم لانتهاك حقوقهم.
- كفالة إدراج القضايا ذات الصلة الوثيقة بحقوق الأطفال وحمايتهم في خطط عمليات السلام وما يعقبها من اتفاقات للسلام، وإدماجها في عمليات الأمم المتحدة للسلام.
- وقف استخدام الأطفال كجنود، وضمان عدم اشتراك الأطفال في الأعمال الحربية.
- تقييد التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة، والقضاء على الأخطار التي تشكلها الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة وغيرها من أنواع العتاد الحربي التي يروح ضحيتها الأطفال.
- حماية الأطفال اللاجئين والأطفال القصّر غير المصحوبين الذين يلتمسون اللجوء والأطفال المشردين داخليا، الذين يتعرضون بصورة خاصة للمخاطر فيما يتصل بالصراعات المسلحة، والاهتمام بصفة خاصة ببرامج العودة الطوعية إلى الوطن، وقدر الإمكان ببرامج إعادة الإدماج والتوطين، وإعطاء الأولوية لتتبع أثر الأسر و لم شملها.
- كفالة الوصول الآمن دون عوائق إلى الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة، والتشديد بصفة خاصة على التعليم و لم شمل الأسر.
- تقييم ورصد أثر الجزاءات على الأطفال، وكفالة توفر الاستثناءات الإنسانية التي تتركز على الأطفال، والتي يتم صياغتها بمبادئ توجيهية واضحة لتطبيقها من أجل معالجة الآثار السلبية المحتملة للجزاءات.

القضاء على عمل الأطفال

- وضع برامج فعالة ومحددة زمنيا للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال من خلال جهود الوقاية والحماية وإعادة التأهيل.
- كفالة فرص وصول جميع الأطفال إلى التعليم الأساسي المجاني الرفيع النوعية، وكذلك إلى التدريب المهني حيثما يكون ذلك ممكنا ومناسبا.

- تسليط الضوء بصورة أكبر على عمل الأطفال من خلال تعزيز جهود جمع البيانات وتحليلها ونشرها.
- تعزيز الوعي بحقوق الأطفال في الحماية من الاستغلال الاقتصادي، وضرورة إعطاء الأولوية للجهود المبذولة ضد أسوأ أشكال عمل الأطفال.

القضاء على الاستغلال الجنسي للأطفال

- رفع مستوى الوعي بعدم قانونية الاستغلال الجنسي للأطفال وبالآثار الضارة المترتبة عليه، وتحديد ومعالجة الأسباب الجذرية للاستغلال الجنسي، وتوفير الحماية لضمان سلامة ضحايا الاتجار والاستغلال.
- تأمين دعم القطاع الخاص في حملة تُشن ضد الاتجار بالأطفال واستغلالهم جنسيا، لا سيما عن طريق السياحة وشبكة الإنترنت.
- رصد المعلومات وتبادلها على الصعيد الإقليمي والدولي بشأن الاتجار بالأطفال عبر الحدود، وتوعية موظفي الحدود والموظفين القضائيين باحترام كرامة النساء والأطفال الذين وقعوا ضحية للاتجار بهم.
- تعزيز التعاون الدولي من أجل مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات، مثل شبكة الإنترنت، في أغراض إجرامية، وذلك لبيع الأطفال واستغلالهم في الدعارة وفي المواد الإباحية.

٤ - مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (سوف يستكمل هذا الجزء وتضاف إليه معلومات بعد إجراء التحضيرات للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز)

٣٨ - أصبحت لداء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز آثار مدمرة على الأطفال وعلى من يقدمون الرعاية لهم. وهذا يشمل ثلاثة عشر مليون طفل تيتموا بسبب الإيدز، والرضع البالغ عددهم حوالي ٦٠٠ ٠٠٠ رضيع الذين يصابون بالمرض كل سنة من خلال انتقاله إليهم من أمهاتهم، إلى جانب الملايين من الشباب المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية الذين يعيشون موصومين بهذا الداء لكنهم محرومون من سبل الحصول على ما يناسبهم من المشورة والرعاية والدعم.

٣٩ - وفي سبيل مكافحة الأثر المدمر لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الأطفال، قررنا اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة من أجل تحقيق ما يلي:

(أ) خفض معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنه و ٢٤ سنة بنسبة ٢٥ في المائة على الأقل في أكثر البلدان إصابة بهذا الداء بحلول عام ٢٠٠٥، وبنسبة ٢٥ في المائة على الصعيد العالمي بحلول عام ٢٠١٠؛

(ب) تقديم العلاج والرعاية الفعَّالين لنسبة ٧٥ في المائة على الأقل من النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في جميع أرجاء العالم بحلول عام ٢٠١٠ وذلك من أجل الحد من معدلات انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأمهات إلى الأطفال؛

(ج) بحلول عام ٢٠٠٣، ينبغي أن تكون جميع البلدان قد وضعت خططا واضحة لكي تقدِّم إلى اليتامى والأطفال الذين يعيشون في أسر أصيبت بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز سبل الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية على قدم المساواة مع الأطفال الآخرين، ولكي تراقب بانتظام رعاية جميع الأطفال اليتامى وصحتهم ورفاههم.

٤٠ - ومن أجل بلوغ هذه الأهداف، سوف ننفِّذ الاستراتيجيات والإجراءات التي أيدتها الجمعية العامة خلال دورتها الاستثنائية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وخاصة ما يلي:

- منع حدوث إصابات جديدة من خلال اتخاذ إجراءات تتسم بمزيد من الجرأة لضمان أن يكون جميع الأطفال والمراهقين ومقدمي خدمات الرعاية على معرفة تامة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأن يزوَّدوا بمهارات العيش وفرص التعلم من أجل الحد من ضعفهم.
- اتخاذ إجراءات خاصة من أجل الحد من ضعف الأطفال والمراهقين الأكثر عُرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية - المراهقات وأطفال الشوارع والمتعاطون للمخدرات بالحقن، والأطفال الذين يتم استغلالهم جنسيا، والأطفال والمراهقون المتأثرون بفعل العنف والنزاعات.
- زيادة، وتعزيز، الجهود المبذولة من أجل العمل بفعالية مع الشباب، بوصفهم شركاء، أثناء تخطيط وتنفيذ الأعمال الهادفة إلى حماية ورعاية ودعم الأطفال والمراهقين المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإتاحة حصول المراهقين على المعلومات ومهارات العيش والخدمات والرعاية والدعم التي قد تساعدهم على حماية أنفسهم من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتي تعالج ضعف المراهقات بصورة خاصة.

- التقليل إلى الحد الأدنى من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأمهات إلى الأطفال عن طريق منع الإصابة بهذا الداء أثناء الحمل، والعمل في الوقت نفسه على زيادة سبل الحصول على الرعاية والخضوع للفحوص بصورة طوعية وبسرية وذلك من أجل تمكين النساء الحوامل من معرفة أوضاعهن ولدعمهن في القرارات المتعلقة بصحتهن وصحة أطفالهن. وسوف يستتبع هذا الأمر تحسين خدمات الرعاية قبل الولادة وضمان الولادة الآمنة من خلال استخدام العقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسي، وتشجيع تغذية الرضع المناسبة، والاهتمام بصحة الأمهات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية ورفاههن.
- تعزيز خدمات الصحة والتعليم والشبكات الأسرية والمجتمعية من أجل تقديم الرعاية والدعم للأطفال والمراهقين والآباء والأمهات المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتوعية الآباء والأمهات ومقدمي الرعاية العاملين في مجال الرعاية الصحية والمعلمين وتزويدهم بما يمكِّنهم من تلبية احتياجات الرعاية الخاصة للأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.
- تقديم مساعدة خاصة من أجل دعم الأطفال الذين تيتموا بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.
- بحث جميع الخيارات من أجل زيادة سبل الحصول على العقاقير الضرورية، بما فيها العقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسي. واستخدام السياسات التجارية العالمية بفعالية أكبر من أجل زيادة توافر العقاقير ذات التكلفة المنخفضة وغير الحاملة لأية علامة تجارية، والبحث عن فرص الحصول على تراخيص إجبارية، وتوسيع نطاق قدرات التصنيع الوطنية، حيثما يكون ذلك مناسبا، من أجل ضمان وفرة عقاقير تكون في متناول الجميع.

جيم – تعبئة الموارد

٤١ – إن توفير سبل عيش سليمة صحيا، وتقديم خدمات تعليمية جيدة، وحماية الأطفال من الإيذاء والاستغلال والعنف، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأمراض معدية أخرى، تشكل أهدافا يمكن بلوغها ومن الواضح أنها أهداف توجد في متناول المجتمع العالمي.

٤٢ – والاستثمار في الأطفال يحقق نتائج رائعة إذا استمر على المدى المتوسط وحتى المدى الطويل. والاستثمار في الأطفال يضع الأساس لإقامة اقتصاد متين ومجتمع عادل وعالم ينعدم فيه الفقر.

٤٣ - ونحن سنعمل على استخدام جميع الموارد المتاحة، إلى أقصى قدر، على الصعيد الوطني، وحيثما يكون لازما ضمن إطار التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تنفيذ أهداف ومقاصد خطة العمل هذه.

٤٤ - وعلى هذا فإننا مصممون على السعي من أجل تحقيق الأهداف العالمية التالية لتعبئة الموارد لصالح الأطفال:

(أ) تشجيع البلدان المانحة والمستفيدة، استنادا إلى اتفاق وتعهد متبادلين، على تنفيذ مبادرة ٢٠/٢٠ تنفيذا كاملا، بما يتفق مع وثيقتي أوسلو وهانوي اللتين تم التوصل إليهما بتوافق الآراء، بهدف تأمين سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية للعالم بأسره؛

(ب) السعي من أجل تحقيق الهدف المتفق عليه على الصعيد الدولي والذي لم يتحقق بعد والمتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو للمساعدة الإنمائية الرسمية إجمالا وذلك في أقرب وقت ممكن؛

(ج) تسريع عملية تخفيف عبء الديون من أجل الحد من الفقر في البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

(د) اعتماد سياسة تقوم على إعفاء جميع صادرات أقل البلدان نموا، باستثناء الأسلحة من الحصص والرسوم؛

(هـ) بذل الجهود لتعبئة الموارد الداخلية من أجل التنمية الاجتماعية وتقليل الفوارق على الصعيد الوطني.

٤٥ - وسوف نولي أولوية للاهتمام باحتياجات الأطفال في أقل البلدان نموا وفي البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

٤٦ - وسوف نستجيب على نحو إيجابي للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، لا سيما البلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة، فضلا عن البلدان التي تم بمرحلة انتقالية، في الجهود التي تبذلها من أجل تحسين رفاه الأطفال وحماية حقوقهم.

٤٧ - وإعمال حقوق الطفل يستحق إقامة شراكات جديدة مع المجتمع المدني، بما في ذلك إقامة شراكات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، ووضع ترتيبات ابتكارية من أجل تعبئة موارد إضافية من القطاعين الخاص والعام على حد سواء.

٤٨ - ونحن نناشد القطاع الخاص أن يتحمل مسؤولية اجتماعية مؤسسية أكبر، ويرصد أثر سياساته وممارساته على الأطفال، وأن يجعل فوائد البحث والتطوير في مجالات العلوم والتكنولوجيا الطبية وتقوية الأغذية والتعليم ووسائط الإعلام متاحة لجميع الأطفال، لا سيما أولئك الذين يحتاجون غليها أكثر من غيرهم.

٤٩ - ونحن ندعو إلى إقامة تعاون كامل بين جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، فضلا عن مؤسسات بريتون وودز والوكالات المتعددة الأطراف والمجتمع المدني، من أجل اتخاذ إجراءات حاسمة ودائمة وإيلاء أولوية كبرى لتحقيق أهداف خطة العمل هذه، إضافة إلى تحقيق غيرها من أهداف التنمية الدولية المتفق عليها، ولتعجيل النهوض بالأطفال.

دال - أعمال المتابعة والرصد

٥٠ - سوف نقوم بوضع خطط عمل وطنية، وخطط عمل إقليمية حيثما يكون مناسبا، بحلول نهاية عام ٢٠٠٢، مع تحديد مجموعة من الأهداف والمقاصد المعينة والمحددة من الناحية الزمنية والممكن قياسها استنادا إلى خطة العمل هذه، مع تكييفها بما يتلاءم مع الحالات الخاصة للبلدان. وسوف نجعل هذه الأهداف المحددة للأطفال جزءا لا يتجزأ من برامجنا الإنمائية واستراتيجيتنا الهادفة إلى الحد من الفقر ونهوجنا القطاعية وسائر الخطط الإنمائية الوطنية ودون الوطنية.

٥١ - وسوف نرصد التقدم المحرز بالنسبة لتحقيق الأهداف والمقاصد الواردة في خطة العمل هذه وغيرها من أهداف التنمية الدولية ذات الصلة. وسوف نعزز تبعا لذلك قدراتنا الإحصائية بالنسبة لجمع المعلومات وتحليلها وتصنيفها، بما في ذلك تصنيفها حسب الجنس والسن والفوارق الأخرى ذات الصلة، وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الرصد الذاتي والتخطيط. وعلى الصعيد الإقليمي، سوف نقوم بإجراء استعراضات مرحلية على مستوى رفيع، حسبما يكون مناسبا، وذلك من أجل تبادل أفضل الممارسات وتعزيز الشراكات وتسريع خطى التقدم.

٥٢ - وسوف نقوم بإجراء استعراضات مرحلية للتقدم المحرز بهدف معالجة العقبات وتسريع الإجراءات بفعالية أكبر. ولذلك فإننا:

(أ) نطلب إلى لجنة حقوق الطفل أن تدرج في استعراضها للتقارير الوطنية الجهود التي تبذلها الدول الأطراف من أجل بلوغ الأهداف والمقاصد المتعلقة بالأطفال على نحو ما اتُفق عليه في خطة العمل؛

(ب) نطلب إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة، بوصفها الوكالة الرائدة المعنية بشؤون الأطفال على الصعيد العالمي، أن تُعد بصورة دورية، بالتعاون مع أجهزة الأمم

المتحدة ووكالاتها وآلياتها ذات الصلة، ومؤسسات بريتون وودز وغيرها من الهيئات المتعددة الأطراف، فضلا عن هيئات المجتمع المدني، تحليلا موحدا للإجراءات التي اتُخذت من جانب البلدان كل على حدة، ومن جانب المجتمع الدولي، لدعم أهداف خطة العمل هذه؛

(ج) نطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، بصورة منتظمة، تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل.

٥٣ - ونحن نتعهد بموجب هذا الإعلان بتهيئة عالم ملائم للأطفال، استنادا إلى الإنجازات التي تحققت خلال العقد الماضي، مسترشدين في ذلك بمبدأ ''الأولوية للأطفال''. وبالتضامن مع مجموعة كبيرة من الجهات الشريكة سنكون على رأس تحرك عالمي من أجل الأطفال بحيث يُفضي ذلك التحرك إلى نشوء زخم للتغيير يتعذر وقفه. وإننا نقطع على أنفسنا هذا العهد، ونحن واثقون كل الثقة من أننا إذا ما عملنا لما فيه خير الأطفال نكون قد عملنا لما فيه خير البشرية جمعاء.

الحواشي

(١) A/S-27/3.

(٢) يُعرف ''الأطفال'' على أنهم جميع الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة.

(٣) قرار الجمعية العامة ٥٥/٢.

(٤) قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٥، المرفق.

(٥) A/53/186.

(٦) قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٥، المرفق.

(٧) اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاها الاختياريان بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة وبشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال (قرار الجمعية العامة ٥٤/٢٦٣، المرفقان الأول والثاني)؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (قرار الجمعية العامة ٣٤/١٨٠، المرفق)؛ واتفاقيتا منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ ورقم ١٨٢ بشأن عمالة الأطفال؛ ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (A/CONF.183/9)؛ واتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (انظر الوثيقة CD/1478)؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٥، المرفق الأول)؛ واتفاقية لاهاي المتعلقة بحماية الأطفال والتعاون في مسائل التبني الدولي.